

التاريخ: 4 ذو الحجة 1433 هـ
الموافق له: 20 أكتوبر 2012 م

هيئة الرقابة الشرعية بينك نزوى

إفادة الهيئة الشرعية رقم (6)

منتج إجارة الخدمات

قامت الهيئة الشرعية بينك نزوى بالاطلاع على عقود ومستندات منتج إجارة الخدمات ووافقت عليه وفق الضوابط التالية:

- 1- يقصد بتأجير الخدمات تأجير المصرف للعميل منفعة معروفة ومحددة بمواصفات ينفي معها الغرر والجهالة كخدمات التعليم والصحة والسفر والإقامة.
- 2- يشترط أن تكون الإجارة واردة على منافع مباحة شرعاً.
- 3- لا بد أن يتم تحديد الخدمة تحديداً منضبطاً بالوصف والثمن والزمن دفعاً للنزاع والخلاف.
- 4- تنقسم إجارة الخدمات إلى نوعين :
 - إجارة موصوفة في الذمة: وهي التي لا تعين فيها المنفعة ولكن تحدد مواصفاتها.
 - إجارة معينة: وهي التي تعين فيها المنفعة.
- 5- في الإجارة الموصوفة في الذمة يجوز للمصرف أن يتعاقد مع طالب الخدمة(العميل) قبل تملك المصرف للخدمة لأنها مضمونة في ذمة المصرف.
- 6- أما في الإجارة المعينة فلا بد أن يستأجر المصرف الخدمة أولاً وتدخل في ضمانه ثم يؤجرها لطالبيها حتى لا يؤجر ما لا يملكه ولا يربح مما ليس في ضمانه.
- 7- لا بد من عقدين منفصلين تماماً عقد بين المصرف و يقدم الخدمة وأخر بين المصرف وطالب الخدمة.
- 8- يجب في إجارة الخدمات بقسميها عدم الربط بين الخدمة التي تعقد فيها المصرف مع تقديم الخدمة والخدمة التي يقدمها المصرف للعميل.
- 9- يجوز أن يقدم أحد الطرفين وعداً ملزماً بالاستئجار أو الإيجار للخدمة.



د.عبدالساتر أبو غادة

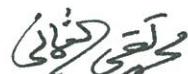


الشيخ إبراهيم بن ناصر الصوافي



محمد بن راشد الغباري

د.محمد بن راشد الغباري



محمد بن نقي العثماني

الشيخ محمد نقي العثماني